

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٣٩٥**

الجمعة، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

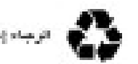
الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد فيرنانديث-أرياس مينويسا
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد يانوس
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	ماليزيا	السيدة عدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136).

1505360 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136).

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة السفيرة هايدي تاغليافيني، الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، والسفير إرتوغرول أباكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا.

وباسم المجلس، أرحب بالسفيرين تاغليافيني وأباكان، اللذين ينضمان إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من كييف.

يبدأ مجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة تاغليافيني.

السيدة تاغليافيني (تكلمت بالإنكليزية): أسترعي المجلس السمع في لحظة قد تصير منعطفا في النزاع الأوكراني. والواقع أننا قبل مجرد بضعة أيام كنا، بحسب الظّاهر، على مشارف حرب شاملة في أوكرانيا. واليوم، نشارك مشاركة فعالة في وقف التصعيد، الذي نأمل أن يصبح عملية لا رجعة فيها. ونرى أن وقف إطلال النار المستدام واستمرار عملية وقف التصعيد، بما في ذلك سحب العتاد العسكري الثقيل، شرطان مسبقان لا غنى عنهما لإحراز المزيد من التقدم في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية. وأود أن أكرر أنه ما لم يتم إسكات دوي البنادق، فلن يكون هناك أي أمل في تحقيق استقرار الحالة، ناهيك عن إحلال السلام.

وعندما جرى توقيع اتفاقي مينسك الأولين في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، كان عدد القتلى الذين سقطوا في الحرب بالفعل حوالي ٣ ٥٠٠ قتيل، مع عدد أكبر من الجرحى. وبعد خمسة أشهر، عندما جرى التوقيع على حزمة الإجراءات التنفيذية في مينسك في ١٢ شباط/فبراير والموافقة على إعلان رؤساء الدول والحكومات الأربعة، كان عدد القتلى قد بلغ بالفعل ما يناهز ٦ ٠٠٠ شخص، ناهيك عن المفقودين في الحرب. وإلى جانب هذه الأرقام المخيفة للأشخاص الذين قتلوا جراء القتال وأعمال العنف الأخرى، هناك الآلاف الذين أصيبوا إصابات خطيرة وهناك مساحات شاسعة من الدمار التام، وأخيرا وليس آخرا، ثمة أكثر من مليون شخص من المشردين داخليا، بالإضافة إلى عدد كبير من اللاجئين من منطقة النزاع. إنه مشهد من مشاهد مأساة إنسانية شاملة، ونحن نأسف بشدة لسقوط كل ضحية من أولئك الضحايا.

وزاد عدد هذه الأرقام المحزنة بسبب وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى عندما استولت قوات المتمردين على مدينة ديبالتسيفو الخاضعة للسيطرة الأوكرانية بعد قتال شرس، وذلك في انتهاك واضح لوقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه مؤخرا، مع ما نجم عن ذلك من إراقة للمزيد من الدماء والدمار. وبالإضافة إلى ذلك، وفي تطور مواز للقتال في ديبالتسيفو، مُنعت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفة متكررة من الدخول والرصد والتحقق لعدة أيام متتالية.

ولحسن الحظ، شهدنا خلال الأيام الأخيرة تراجعا كبيرا في الأعمال العدائية وإفراجا عن مجموعة محتجزين آخرين، وأخيرا، بداية سحب الأسلحة الثقيلة من الخط الفاصل. إن

تلك التطورات الأخيرة هي علامات مشجعة. ونأمل أن يكون هذا الاتجاه مستداما وأن يتبعه المزيد من التطورات الإيجابية.

أين نقف الآن؟ في رأينا، إذا لم تستمر التطورات الإيجابية الأخيرة المذكورة آنفا، سندخل مرة أخرى في دوامة سلبية تؤدي إلى وقوع المزيد من القتلى والدمار والمزيد من المشردين داخليا واللاجئين، ويكاد يكون من المؤكد أن يؤدي ذلك إلى أزمة أكثر خطورة، تنطوي على مخاطر نشوب حرب أكبر. ولا يمكننا القبول بذلك.

إننا نرحب بالمشاركة الفعالة والانخراط المستمر لرؤساء الدول والحكومات، ولا سيما بصيغة نورماندي، من أجل تحقيق استقرار الحالة والعمل على التوصل إلى تسوية سلمية. ونحن نعلم أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق هذا الهدف، ولكن من خلال النمط الذي وضع، فقد جرى تحديد الطريق. وبناء على هذه الخلفية من الاتفاقات المبرمة على مستوى سياسي رفيع، فإن الهدف من فريق الاتصال الثلاثي هو بناء الجسور وتوفير الفرص لتنفيذ هذه الاتفاقات والتوصل إلى حلول سلمية في الميدان.

وفي حال صمود وقف إطلاق النار واستمرار تراجع حدة التصعيد، فإن فريق الاتصال الثلاثي على أهبة الاستعداد لاتخاذ الخطوات المناسبة للتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك وإنشاء آلية تحقق ورصد ملائمة، تضطلع في إطارها بعثة الرصد الخاصة بدور محوري. وإنني أشكر زميلي وصديقي العزيز السفير أباكان على جميع الجهود التي يبذلها هو وبعثته والتي تصب في هذا الاتجاه.

إن فريق الاتصال الثلاثي يعكف بالفعل على وضع سيناريو لإنشاء أفرقة عمل، على النحو المتوخى في حزمة التنفيذ الموقعة في شباط/فبراير. ويبدو واضحا لي ضرورة تركيز هذه الأفرقة العاملة أولا على أهم القضايا وأكثرها إلحاحا. وتلك أجزاء من الحزمة ترتبط بالأمن والجانب الإنساني، والتي يجب أن تعود بالنفع على المحتاجين في أسرع وقت ممكن، بالترافق مع حوار سياسي شامل للجميع، فضلا عن إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

وفي رأيي، ينبغي أن يشكل إيصال المساعدات الإنسانية إلى منطقة النزاع وسكانها، الذين هم في حاجة ماسة إلى معظم الخدمات والسلع الأساسية اللازمة للحياة اليومية، إحدى أهم أولوياتنا. ويجب أن نكون قادرين على وضع إطار مقبول بشكل متبادل، بما في ذلك القواعد والإجراءات المتعلقة بتلك الجهود. وسيكون من المفيد للغاية أن نتوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف بشأن إجراء بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية للمنطقة، تمثل المنظمات المعترف بها دوليا مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات أخرى. وقد تضع تلك البعثة أيضا الأساس لتنسيق جهود الإغاثة التي تبذلها مختلف الأطراف على أساس النتائج التي تتوصل إليها وتحظى بالقبول بصورة متبادلة. ومع الأخذ في الاعتبار الحالة الإنسانية الخطيرة في منطقة النزاع، قمت بإعداد مشروع وثيقة بشأن الطرائق العامة وقدمتها منذ بعض الوقت إلى زملائي في فريق الاتصال الثلاثي للنظر فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة.

وفي إطار تناولي للأوضاع في منطقة الصراع، فإنني أقترح أيضا أنه يتعين في أقرب فرصة ممكنة وضع الخطط والقيام بالاستعدادات الضرورية الأخرى لإزالة الذخائر غير المنفجرة والمخلفات الخطيرة الأخرى للحرب، وينبغي وضع هذه الخطط بمجرد سماح الحالة الميدانية بذلك. ونظرا لارتفاع عدد المشردين، فإننا نفهم أنه يجب بذل المزيد من الجهود للتخفيف من معاناة أكثر من مليون مشرد داخلي ولاجئ، ضحايا للصراع، وتسهيل تهيئة الظروف المواتية لعودتهم إلى مواطنهم الأصلية.

اسمحوا لي أن أعود أخيرا إلى ما قلته في البداية. يبدو أننا في مفترق طرق، حيث أننا إما أن نواجه خطر حدوث مزيد من التصعيد للنزاع أو أن يسود الحس السليم والمسؤولية والإنسانية ونتمكن من السير على طريق السلام، على النحو الذي نص عليه رؤساء الدول والحكومات الأربعة خلال اجتماعهم الأخير في مينسك. ورغم تعقيد الحالة الراهنة، فإننا لن نتخلى عن آمالنا وانخراطنا. وأشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم ودعمهم لجميع مساعينا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفيرة تاغليافيني على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير أباكان.

السيد أباكان (تكلم بالإنكليزية): أنا ممتن لهذه الفرصة لإطلاع المجلس على الحالة في أوكرانيا. ومنذ آخر مرة خاطبت فيها المجلس (انظر S/PV.7311)، جرى الاتفاق في مينسك على حزمة من التدابير الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع في شرق أوكرانيا. ونحن نرحب بهذا الاتفاق. ونرحب أيضا بإعلان دول نورماندي، الاتحاد الروسي وألمانيا وأوكرانيا وفرنسا، عزمها على ضرورة تنفيذ حزمة التدابير المتفق عليها في مينسك بالكامل. وقد أيد مجلس الأمن بالإجماع حزمة التدابير ورحب بالإعلان. ونحن نعمل على تنفيذها بالكامل.

إن حزمة مينسك مجموعة متكاملة، تنص على وقف إطلاق نار فوري وغير مشروط وسحب الأسلحة الثقيلة، تليها عملية سياسية تنطوي على تنظيم انتخابات محلية، فضلا عن إجراء إصلاح دستوري. ويمثل وقف إطلاق النار المتفق عليه وسحب الأسلحة الثقيلة الآن الأولوية والأساس لجميع الأحكام الأخرى لوثائق مينسك. ومع ذلك، شن المتمردون هجمات عنيفة على بلدة ديبالتسيفو فور بدء نفاذ وقف إطلاق النار. وشكل ذلك محاولة لخلق وقائع جديدة على أرض الواقع، ومن ثم تغيير الأساس الذي تم بناء عليه إقرار أحدث حزمة من الإجراءات. وهذه الهجمات ضد نص وروح اتفاقات مينسك.

اليوم، يمكنني الإفادة بتراجع العمليات القتالية بشكل ملحوظ خلال الأيام القليلة الماضية في جميع أنحاء منطقة الصراع، رغم وقوع بعض أعمال العنف في محيط مطار دونيتسك، وكذلك بالقرب من بلدة ماريوبول.

شهدنا أيضاً على مدى اليومين الماضيين مؤشرات هامّة على أن الطرفين يتخذان الآن خطوات للوفاء بما عليهما من مسؤوليات في إطار مجموعة تدابير مينسك. وبشأن سحب الأسلحة الثقيلة، بدأ مراقبونا أمس برصد إبعاد الأسلحة عن خط التماس في عدة حالات. وعلى الرغم من أن بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تتمكن من التأكد من منشأ تلك الأسلحة أو أماكن تخزينها النهائية، فهذا تطور نرحب به. ومع ذلك، فإنها ليست سوى بداية العملية، ونحن نشجع الأطراف على اتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه. وقد كُلّفت المنظمة ببعض المهام المباشرة المتصلة بتنفيذ مجموعة التدابير، التي يتمثل أحدها في تيسير سحب الأسلحة الثقيلة ورصد ذلك والتحقق منه في المنطقة الأمنية المحددة.

إن بعثة الرصد الخاصة على استعداد للاضطلاع بتلك المسؤولية تمشياً مع ولايتها، ولكن نحتاج إلى تحسين المعلومات الأولية كي تؤدي البعثة ذلك الدور. في ١٣ شباط/فبراير، وفور إبرام الاتفاق بشأن مجموعة التدابير، راسلنا الأطراف الموقعة لتوضيح ماهية المعلومات التي كنا نحتاج إليها منها إذا كان للبعثة أن تقوم بهذا العمل. وينبغي أن تشمل تلك المعلومات الأسلحة الثقيلة التي تملكها، والموقع الحالي لتلك الأسلحة، والطرق التي ستُستخدم لسحبها ومواقعها بعد أن تُسحب. وقدمت الأطراف إجابات، ولكن المعلومات ليست كافية بعد. لقد كانت البعثة ترصد حركة الأسلحة الثقيلة

على مدى خمسة أشهر، ولكن هناك تمييز واضح بين هذا النشاط، الذي سيستمر، وبين قدرتنا على التحقق من أن الأسلحة قد سُحبت بالفعل وتم تخزينها على نحو سالم وآمن. وينطبق شرط البيانات الأولية نفسه على رصد انسحاب التشكيلات المسلحة الأجنبية والمرتزقة، وهي مسؤولية أخرى أنيطت بالمنظمة.

وبعد التوسّع تمشياً مع ولايتنا، باتت بعثة الرصد الخاصة تضم حالياً ٤٥١ مراقباً، منهم أكثر من ٣٠٠ في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن البعثة لا تزال بعثة مدنية توكل إليها المهام التي تقارب اختصاص حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات البعثة ذات الصلة بمجموعة مينسك لن تقتصر على الرصد في خط التماس أو حوله. وستجري عملياتنا في منطقة أمنية محددة وحولها، حيث يبلغ طولها أكثر من ٤٠٠ كيلومتر وعرضها ١٤٠ كيلومتراً، وتشمل أجزاء كبيرة من الحدود بين الدولتين الروسية – الأوكرانية. وسوف تشكل تلك المنطقة المترامية الأطراف التي تبلغ مساحتها حوالي ٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع أساس أنشطة بعثة الرصد الخاصة، وستستلزم قدرات وعمليات تشغيلية جديدة.

وتشمل تلك القدرات الجديدة توسيع القدرة التكنولوجية للبعثة وما يقابلها من الخبراء. وينبغي أن يستكمل عمل مراقبينا بوسائل إضافية لجمع المعلومات مثل الصور المرسلة من السواتل، وانتقال عدد كبير من المركبات الجوية بلا طيار ومزيد من تكنولوجيا جمع الصور. وقد أُثبتت هذه العناصر في وثائق مينسك. وسنحتاج إلى تعاون وثيق مع الأمم المتحدة من أجل عمل هذا التحسين النوعي في قدرات البعثة. ونحن أيضاً بصدد دراسة قدرة جغرافية موسعة للأفرقة الأربعة الموجودة في لوهانسك ودونيتسك وخاركيف ودنيبروبيتروفسك، وهي مناطق المسؤولية التي نتوقع فيها رؤية مناطق وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة. وقد يتطلب ذلك إنشاء مراكز إضافية للدوريات لتغطي على نحو أفضل منطقة سحب الأسلحة.

يفتح إبرام اتفاقات مينسك أيضاً باب الأمل في تحسّن الحالة الإنسانية. ولكن لا يزال هناك حتى الآن أكثر من مليون من المشردين داخلياً، يعيش بعضهم في ظروف بائسة. ولا يزال الصراع يلقي بعبء ثقيل على السكان المدنيين، وخصوصاً داخل منطقة الصراع وحولها. ولن يغيب ذلك الجانب من النزاع عن نظر بعثة الرصد الخاصة، ضمن إطار ولايتها، وستركّز على المهام ذات الصلة في جميع أنحاء أوكرانيا. وسوف نواصل تيسير تقديم المعونة الإنسانية حيثما أمكن ونبذل قصارى جهدنا لنكون مفيدين للسكان من خلال حضورنا الكبير في الميدان. وسيساعد هذا العمل الهام في مجالات حقوق الإنسان ونوع الجنس وتيسير الحوار على توطيد الأساس الذي تستند إليه اتفاقات مينسك.

وفي الختام، أود أن أكرر أن وقف إطلاق النار الكامل وغير المشروط لا يزال أساس تنفيذ اتفاقات مينسك. ويمكن لبعثة الرصد الخاصة أن تكون مفيدة وستكون كذلك في هذه العملية وستنفذ ولايتها بحياد وبالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف. ومع ذلك، لا شيء يمكن أن يحل محل الإرادة السياسية الحازمة من جانب جميع الأطراف لتحقيق السلام والتطبيع. ولا تزال وثائق مينسك وخطة الرئيس بوروشينكو للسلام هي السبيل للمضي قدماً لاستعادة السلام والاستقرار في أوكرانيا.

وأخيراً، أود أيضاً أن أذكر العمل القيّم الذي يقوم به فريق الاتصال الثلاثي والجهود التي تبذلها السفيرة هايدي تاغليافيني، التي نعمل معها بشكل وثيق ونشعر بالامتنان لها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير أباكان على إحاطته الإعلامية.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل رفع الجلسة، أود أن أعرب عن خالص تقدير الوفد الصيني لأعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم وأمانة المجلس، على كل الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان فعلاً شهراً حافلاً بالنشاط، وقد احتشدنا فيه للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة في إطار اختصاصنا. و لم يكن بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والمساهمة الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلاً عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات ذوي الصلة. وفي نهاية رئاستنا، أتكلم بالنيابة عن المجلس بأكمله متمنياً التوفيق لوفد فرنسا في شهر آذار/مارس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.